



جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي
والبحث العلمي

Ministry of Higher Education & Scientific Research

معهد العلمين للدراسات العليا

قسم القانون العام

سلطة الإدارة في الحد من الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا في العراق

رسالة تقدم بها

أحمد علاوي فاضل

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا وهي جزء من متطلبات درجة

الماجستير في القانون العام

بإشراف

أ. د. صعب ناجي عبود

2021 م

1442 هـ



﴿ وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِّنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ
وَالنَّمَرَاتِ وَبَشِيرِ الصَّابِرِينَ ﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة البقرة الآية: 155

الإهداء

إلى *** حجة الله في أرضه وبلاده وخليفته على خلقه وعباده *** مولاي الامام القائم المؤمل

المهدي المنتظر # عجل الله فرجه

من أخلصا في تربيتي برأ وإحساناً *** والدي أطال الله في عمرهما

كل من علمي حرفاً وانا ريسيل المعرفة *** أساتذتي الأفاضل .

أخوتي وأخواتي *** حفظهم الله .

من شاركي معاناة بحشي وهون علي صعوباته *** زوجتي وفقها الله .

مسرتي وفرحتي في دنياي أبنائي *** زين العابدين وميثم

إليهم جميعاً ... أهدى هذا العمل المتواضع

الباحث

شكر وعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين .

إنّ من نعم الله سبحانه وتعالى أن وفقني للعمل في اتمام هذا البحث وإخراجه بصورته النهائية فالشكر والحمد والثناء لله جل وعلا أولاً وأخيراً .

وأتقدم بالشكر إلى أهل الفضل عملاً بقول رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم (من لا يشكر الناس لا يشكر الله) .

وأقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير والامتنان إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة...إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة ... إلى جميع أساتذتنا الافاضل ولا سيما الأستاذ الدكتور صعب ناجي عبود الذي أشرف على هذه الرسالة وتحمل معي كثيراً من عناء إخراج هذه الرسالة إلى حيز الوجود، الذي غمرني بنصحه وإرشاده وتوجيهه وأسأل الله سبحانه، وتعالى أن يمن عليه بالموفقية والدرجات الرفيعة، وأن تكون الصحة والعافية قرينه الدائم ، و أتقدم بالشكر والتقدير إلى عمادة معهد العلمين للدراسات العليا واساتذته وموظفيه.

ولا يفوتني أن أشكر كلّ من قدم لي يد العون والمساعدة في إنجاز هذه الرسالة .

الباحث

المستخلص

أدى تفشي فيروس كورونا (COVID-19)، الى عواقب بعيدة المدى تتجاوز انتشار المرض نفسه، وتسبب هذا الفيروس بأكبر ركود عالمي في التاريخ، وبات تحديا غير مسبوق يهدد الاقتصاد العالمي بالانهيار، وذلك لتداعياته الشاملة على جميع القطاعات الانتاجية والاقتصادية لتشمل كذلك الاجتماعية والسياسية، نظرا لما يولده من أبعاد وصدمات كثيرة الجوانب، تخلق أعباء وخسائر اقتصادية عنيفة على مجمل القطاعات الحيوية وعلى مستوى العالم، وقد ألفت جائحة كورونا بظلالها على الاقتصاد العراقي كثيراً، بسبب انخفاض أسعار النفط والانغلاق الاقتصادي تحت تأثير الجائحة، الذي انعكست بالأساس على أداء السياسة النقدية في العراق، هذه الأضرار طالت قطاعات حيوية عدّة وتسببت في ارتفاعات صارخة لمعدلات البطالة.

وقد خلفت جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، اخطاراً وتهديدات كبيرة شكلت ظرفاً استثنائياً، فضلاً عن الآثار الوخيمة على الأمن الاقتصادي واستقرار المجتمع، فالتبرير القانوني لإجراءات الإدارة المتخذة في العراق، تدخل ضمن قواعد المشروعية الاستثنائية، لدفع الضرر العام وحماية المجتمع من أخطار الوباء.

وإن لسلطات الإدارة اتخاذ الإجراءات الكفيلة التي تمكنها من التصدي لجائحة كورونا والحد من انتشارها، وتفشيها وكذا التغلب على آثارها بشكل يمنح للإدارة الاختصاصات والصلاحيات الواسعة والضرورية ليس من الناحية الضبطية فحسب، بل من الناحية المالية والاقتصادية والقانونية لمواجهة خطورة الجائحة، وضمان سلامة المجتمع الصحية والمعيشية.

وذلك تطبيق المرونة الكاملة للقواعد المالية الداعمة لقطاع الرعاية الصحية، وتوجيه القدرة الانتاجية لدعم القطاع الصحي بالمعدات والأدوات للاستجابة لفيروس كورونا، والعمل على وضع السياسات والاستراتيجيات الداعمة للاقتصاد، بتقديم مساعدات مالية للقطاعات الأكثر عرضة للخطر، من خلال توفير السيولة للشركات الصغيرة والقطاعات الانتاجية للتخفيف من مخاطر البطالة، ولتحقيق هذه الاهداف يتوقف على مجموعة من العوامل منها كفاءة العمل الإداري، وهذا يستلزم تفعيل جميع نصوص القوانين والأنظمة والتعليمات، في سياق مكافحة انتشار فيروس كورونا وصرامة الهيئات الرقابية، فضلاً عن القدرة على مراجعة هذه السياسات، وإضافة ابتكارات جديدة قادرة على تحقيق الأهداف بشكل اسرع وأكثر مرونة.

المحتويات

الصفحة	الموضوع
4 - 1	المقدمة.
72 - 5	الفصل الأول التعريف بجائحة فيروس كورونا وآثارها الاقتصادية
42 - 6	المبحث الأول: مفهوم جائحة فيروس كورونا.
7-7	المطلب الأول: مدلول جائحة فيروس كورونا.
7-7	الفرع الأول: تعريف جائحة فيروس كورونا.
14	الفرع الثاني: التأصيل التاريخي لفيروس كورونا.
23	المطلب الثاني: ذاتية جائحة كورونا.
23	الفرع الأول: تمييز جائحة كورونا عن غيرها.
33	الفرع الثاني: العلاقة بين جائحة كورونا ونظرية الظروف الاستثنائية والقوة القاهرة.
72 - 43	المبحث الثاني : الأحكام القانونية لمواجهة جائحة كورونا وآثارها الاقتصادية.
44	المطلب الأول: الأساس القانوني لمواجهة جائحة كورونا.
44	الفرع الأول: الأساس الدستوري لمواجهة جائحة كورونا.
50	الفرع الثاني: الأساس التشريعي لمواجهة جائحة كورونا .
57	المطلب الثاني: آثار جائحة كورونا في الاقتصاد العراقي.
58	الفرع الأول: آثار جائحة كورونا في قطاع النفط.
65	الفرع الثاني: آثار جائحة كورونا في القطاعات الاقتصادية الأخرى.
137 - 73	الفصل الثاني دور الإدارة في مواجهة الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا ومعالجتها
101 - 74	المبحث الأول: اعمال الإدارة في الحد من جائحة كورونا.
75	المطلب الأول: القرارات الادارية لمواجهة جائحة كورونا.

75	الفرع الأول: القرارات التنظيمية.
83	الفرع الثاني: القرارات الفردية .
88	المطلب الثاني: الإجراءات التنفيذية والقانونية لمواجهة جائحة كورونا.
88	الفرع الأول: التنفيذ الجبري.
95	الفرع الثاني: الجزء الإداري والوقائي.
138-102	المبحث الثاني: معالجة الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا.
103	المطلب الأول: مواجهة الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا.
103	الفرع الأول: مواجهة الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا على القطاع العام.
112	الفرع الثاني: مواجهة الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا على القطاع الخاص.
119	المطلب الثاني: الرقابة على أعمال الإدارة في ظل جائحة كورونا.
120	الفرع الأول: الرقابة على إجراءات الإدارة في مجال التصدي لجائحة كورونا.
131	الفرع الثاني: مسؤولية الإدارة عن الإخلال بواجب التصدي لجائحة كورونا.
144 -139	الخاتمة.
164 -145	قائمة المصادر والمراجع.